حالة المناخ في أفريقيا

تسلط الضوء على الإجهاد المائي والمخاطر (2022)

تقرير عن حالة المناخ في أفريقيا وتسلط الضوء على الإجهاد المائي والمخاطر والذى صدر فى ٨ سبتمبر ٢٠٢٢ ، مابوتو ، موزمبيق / جنيف (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية)

د. كمال نقص محمد
مدير عام الشئون الدوليه

• الإجهاد المائي ومخاطر المياه مثل الجفاف والفيضانات المدمرة التي تضرب أفريقيا كمجتمعات واقتصاديات والنظم البيئية الصعبة. تعطلت أنماط هطول الأمطار، تختفي الأنهار الجليدية وتتقلص البحيرات الرئيسية. ارتفاع الطلب على المياه إلى جانب الإمدادات المحدودة والتي لا يمكن التنبؤ بها تهدد بتفاقم الصراع والنزوح، بحسب تقرير جديد صادر عن هيئة الأرصاد الجوية العالمية منظمة (WMO).

• يقدم تقرير حالة المناخ في أفريقيا ٢٠٢١ معلومات علميه وموثوقه عن اتجاهات درجة الحرارة والمؤشرات المناخية الأخرى. يوضح كيف يقوض الطقس المتطرف وتغير المناخ صحة الإنسان وسلامته و الأمن الغذائي والمائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. أفريقيا تمثل فقط حوالي ٢٪ إلى ٣٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية ولكنها تعاني بشكل غير متناسب من النتائج.

• يركز تقرير حالة المناخ في أفريقيا ٢٠٢١ بشكل خاص على المياه حيث يُقدر أن الإجهاد المائي عال ويؤثر على حوالي ٢٥٠ مليون شخص في إفريقيا وهو كذلك من المتوقع أن يؤدي إلى تشريد ما يصل إلى ٧٠٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠٣٠. أربعة من كل خمسة دول أفارقة من غير المرجح أن يكون لديهم موارد مائية مدارة على نحو مستدام بحلول عام ٢٠٣٠.

• الأزمة المتفاقمة والمجاعة التي تلوح في الأفق في منطقة القرن الأفريقي المنكوبة بالجفاف يوضح كيف يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الصدمات المائية، مما يهدد حياة مئات الآلاف من الناس وتزعزع استقرار المجتمعات والبلدان "مناطق بأكملها. قول الأمين العام للمنظمة (WMO)

• "لقد شهد مناخ أفريقيا احتراراً أكثر من المتوسط العالمي منذ ما قبل الصناعة مرات (١٨٥٠-١٩٠٠). في موازاة ذلك يكون ارتفاع مستوى سطح البحر على طول السواحل الأفريقية أسرع من المتوسط

العالمي مما يساهم في زيادة وتيرة وشدة الفيضانات والتعرية الساحلية والملوحة في المدن المنخفضة. التغييرات في المسطحات المائية للقاره لها تأثيرات كبيرة على قطاع الزراعة والنظم البيئية. كم قال البروفيسور تالاس.

- زيادة درجات الحرارة، موجات الحر، فيضانات واسعة النطاق، أعاصير مدارية، ممتدة الجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر مما أدى إلى خسائر في الأرواح، وأضرار في الممتلكات، و نزوح السكان، يقوض قدرة أفريقيا على الوفاء بالتزاماتها لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)وأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ وتكون أفريقيا التي نريدها، والتي تحدد الخطوط العريضة لأفريقيا الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والتنمية، ٠ السفيرة جوزيفا ليونيل كوريا ساكو، مفوضة الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة في مفوضية الاتحاد الأفريقي.
- التقرير، وهو الثالث في سلسلة، هو مبادرة مشتركة بين المنظمة (WMO) ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ويتضمن مدخلات من مجموعة واسعة من منظمات الأمم المتحدة، والمرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا، وشركاء التنمية وخبراء المناخ. يتم إطلاق التقرير وخريطة القصة الرقمية المصاحبة له في اجتماع وزاري حول مبادرة نظام الإنذار المبكر المتكامل والعمل المبكر في مابوتو، موزامبيق.
- حاليًا ٤٠ في المائة فقط من السكان الأفارقة لديهم إمكانية الوصول إلى أنظمة الإنذار المبكر لحمايتهم من تأثيرات الطقس المتطرفة وتغير المناخ. لذلك، تحتل إفريقيا الأولوية القصوى في الحملة التي تقودها المنظمة (WMO)، بناءً على طلب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، لضمان الوصول الشامل إلى الإنذارات المبكرة في السنوات الخمس المقبلة.
- ومع ذلك، فإن العمل المناخي يكتسب زخما. قام أكثر من ٤٠ دولة أفريقية بمراجعة خططها المناخية الوطنية (مساهمات محددة وطنياً) لجعلها أكثر طموحًا وإضافة التزامات أكبر للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره. على الرغم من أن إفريقيا تساهم بنسبة ٢-٣٪ فقط من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، فإن أكثر من ٨٣٪ من خطط المناخ الوطنية تتضمن أهدافًا للحد من غازات الاحتباس الحراري، مع مجالات التركيز بما في ذلك الطاقة والزراعة والنفايات واستخدام الأراضي والغابات.
- يقدم تقرير حالة المناخ في أفريقيا عددًا من التوصيات، بما في ذلك تعزيز أنظمة الإنذار المبكر، وزيادة التعاون عبر الحدود، وتبادل البيانات، وتبادل المعرفة. إن الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في التكيف أمر بالغ الأهمية، وكذلك السعي المتضافر نحو المزيد الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

الرسائل الرئيسية

درجات الحرارة

ارتفعت درجات الحرارة في أفريقيا بمتوسط حوالي ٠,٣٠ درجة مئوية / عقد بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٢١، وهو أسرع من الاحترار من ١٩٦١-١٩٩٠، عند + ٠,٢ درجة مئوية / عقد. كان عام ٢٠٢١ هو ثالث أو رابع أكثر الأعوام حرارة مسجلة لأفريقيا.

يتزايد **ارتفاع مستوى سطح البحر** على طول السواحل الأفريقية بمعدل أعلى من المعدل العالمي، خاصة على طول البحر الأحمر وجنوب غرب المحيط الهندي حيث يقترب المعدل من ٤ مم / سنة. ومن المرجح أن يستمر هذا في المستقبل، مما يساهم في زيادة وتيرة وشدة الفيضانات الساحلية في المدن المنخفضة وزيادة ملوحة المياه الجوفية بسبب تسرب مياه البحر. بحلول عام ٢٠٣٠، من المتوقع أن يتعرض ١٠٨- ١١٦ مليون شخص في أفريقيا لمخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر.

تفاقم **الجفاف** في شرق إفريقيا بعد مواسم الأمطار الفاشلة المتتالية جنبًا إلى جنب مع تصاعد الصراع ونزوح السكان المرتبط به وقيود COVID-19. أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى إعاقة توافر الغذاء والوصول إليه، مما ترك أكثر من ٥٨ مليون شخص في ظروف من انعدام الأمن الغذائي الحاد. الوضع تفاقم هذا العام - لا سيما في إثيوبيا والصومال وأجزاء من كينيا. كما يعاني جنوب مدغشقر من جفاف حاد.

الطقس القاسي

ضربت الفيضانات الشديدة جنوب السودان ونيجيريا وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. سجل جنوب السودان العام الثالث على التوالي من اثر الفيضانات الشديدة إلى ارتفاع منسوب المياه في البحيرات والأنهار، نتيجة هطول الأمطار الغزيرة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وتعرضت أجزاء كثيرة من شمال إفريقيا لحرارة شديدة، لا سيما في تونس،الجزائر والمغرب وليبيا. ترافق ذلك مع حرائق الغابات. كانت العواصف الرملية والترابية مشكلة متكررة.

المخاطر

الجفاف والفيضانات هي الشاغل الأكبر. في الخمسين عامًا الماضية، أودت الأخطار المرتبطة بالجفاف بحياة أكثر من نصف مليون شخص وأدت إلى خسائر اقتصادية تجاوزت ٧٠ مليار دولار أمريكي في المنطقة. تم الإبلاغ عن أكثر من ١٠٠٠ كارثة مرتبطة بالفيضانات أسفرت عن أكثر من ٢٠٠٠٠ حالة وفاة في أفريقيا خلال هذه الفترة. تشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٥٠، يمكن أن تكلف تأثيرات المناخ الدول الأفريقية ٥٠ مليار دولار سنويا.

المياه العذبة

تقلصت المساحة الإجمالية لبحيرة تشاد، التي تقع بالقرب من الصحراء الكبرى، على الحدود مع تشاد والكاميرون ونيجيريا والنيجر، من ٢٥٠٠٠ كيلومتر مربع في الستينيات إلى ١٣٥٠ كيلومترًا مربعًا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وظلت مستقرة منذ ذلك الحين. في غرب إفريقيا، يُعزى الانخفاض طويل الأجل في تدفق الأنهار إلى زيادة درجة الحرارة والجفاف وزيادة الطلب على المياه.

تتراجع **الأنهار الجليدية** في شرق إفريقيا الاستوائية: جبل كينيا (كينيا)، وجبل كليمنجارو (تنزانيا)، وجبال روينزوريس (أوغندا) بمعدل أسرع من المتوسط العالمي. ما إذا كانت الأنهار الجليدية تختفي تمامًا في شرق إفريقيا أم لا يعتمد على كمية هطول الأمطار في المستقبل التي تقع في منطقة شرق أفريقيا.

انعدام الأمن الغذائي

ساهم ارتفاع درجة الحرارة في انخفاض بنسبة ٣٤٪ في نمو الإنتاجية الزراعية في إفريقيا منذ عام ١٩٦١ - أكثر من أي منطقة أخرى في العالم. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل، مما يزيد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية. من المتوقع أن يصاحب الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية انخفاض بنسبة ٩٪ من محصول الذرة في غرب إفريقيا و ٢٠٪ - ٦٠٪ من محصول القمح في جنوب وشمال إفريقيا.

النزوح

استمرت الأخطار المرتبطة بالمناخ في كونها دافعًا رئيسيًا للنزوح الجديد في إفريقيا. تؤثر الفيضانات والجفاف المزمنة، وارتفاع مستوى سطح البحر، والظواهر الجوية الشديدة على أنماط النزوح داخل الحدود وعبر الحدود الدولية. في عام ٢٠٢١، نزح حوالي ١٤,١ مليون شخص داخليًا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بما في ذلك حوالي ١١,٥ مليونًا بسبب الصراع وعنف و ٢,٥ مليون بسبب الكوارث.

أنظمة الإنذار المبكر

في أفريقيا، معدل تنفيذ نظام الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة (MHEWS) أقل مما هو عليه في المناطق الأخرى، مع تغطية ٤ فقط من كل ١٠ أشخاص. هناك حاجة لسد فجوة القدرات في جمع البيانات لمتغيرات الأرصاد الجوية والمائية الأساسية التي تدعم خدمات مناخية أفضل وأنظمة مبكرة لإنقاذ الأرواح وسبل العيش. ينبغي زيادة الاستثمار في نظم الإنذار المبكر من الجفاف والفيضانات في أقل البلدان نمواً والمعرضة للخطر، على وجه الخصوص للتحذير من الجفاف في أفريقيا.

الخدمات المناخية

هناك حاجة ملحة لتحسين توفير الخدمات المناخية في أفريقيا. حاليا، ٢٨ دولة تقدم خدمات مناخية من المستوى الأساسي إلى المستوى الضروري و ٩ فقط تقدم هذه الخدمات على مستوى كامل. تقدم أربعة بلدان فقط خدمات التنبؤ أو الإنذار بالجفاف من البداية إلى النهاية بمستوى قدرة كامل / متقدم.

الإجهاد المائي

ستؤدي زيادة الاستهلاك إلى جانب حالات الجفاف المتكررة وأحداث الحرارة إلى زيادة الطلب على المياه وفرض ضغطًا إضافيًا على موارد المياه الشحيحة بالفعل. سيؤدي اضطراب توافر المياه إلى إعاقة الوصول إلى المياه الصالحة للشرب ويهدد بإثارة صراعات بين الأشخاص الموجودين بالفعل مواجهة التحديات الاقتصادية. لا يزال حوالي ٤١٨ مليون شخص يفتقرون حتى إلى المستوى الأساسي من مياه الشرب و ٧٧٩ مليون شخص يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية.

إدارة موارد المياه

٢٧ من أصل ٥١ دولة أفريقية تتوفر عنها بيانات لديها قدرة غير كافية على تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وفي عام ٢٠٢٠، تم تنفيذ العديد من الأنشطة على أساس مخصص وبتمويل غير مستدام.

المراجع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية